الأمم المتحدة

E/CN.5/2011/NGO/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدم من جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تؤيده الرابطة الدولية لراهبات دخول السيدة العذراء، ومنظمة يونانيما الدولية، ومنظمة فيفات الدولية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومواطنون متحدون لتأهيل المخطئين، والرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي، وجمعية راهبات نوتردام دينامور، والبعثات السالزية، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2011/1.

231210 231210 10-66532X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المقدمة

يتضمن أحد الوثائق الختامية للدورة الثامنة والأربعين للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ''**القرار بشأن التكامل الاجتماعي**''[1] كثيراً من المبادئ الهامة وتوصيات السياسات، والتي إذا ما نُفذت ستحدث فرقاً كبيراً في حياة السكان الذين يعيشون في فقر.

وفي صيف عام ٢٠١٠، أجرت دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية دراسة استقصائية لتحديد مستوى الوعي الموجود في أوساط المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالقرار، وما استُهل من برامج جديدة استجابة لتوصيات السياسات.

واستعرضت الدراسة الاستقصائية ١٨٠ رداً من ٦٠ بلداً: ٤٨ رداً من ٢٠ بلداً في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ و ٥١ رداً من ١١ بلداً في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ و ٢٦ رداً من ١٣ بلداً في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و ٥٠ رداً من ٣٠ بلداً في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وخمسة ردود من ثلاثة بلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

وتفاوت مستوى الوعي بالقرار بين المجيبين من ''واعية تماماً'' (٣٠ بلداً) إلى ''ليست واعية على الإطلاق'' (٢٠ بلداً). وبالنسبة لغالبية المجيبين، فإن هناك فقط ''بعض الوعي'' (٧٦ بلداً) أو ''وعي ضئيل جداً'' (٥٣ بلداً).

وتبيِّن الدراسة الاستقصائية أن عدداً كبيراً من البرامج قد استُهل في كل من المناطق المذكورة. وقد استُهل عدد أكبر من السياسات الإنمائية التي تشجع المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز، وإساءة المعاملة، والعنف.

وكانت هناك برامج جديدة تناولت المجالات التالية:

استجابات للاحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون في فقر: الصرف الصحي (٧٥)، والمياه (١٠٣)، والتغذية (٨٤)، والتعليم (٣٩)، والعمالة (٦٦)، والخدمات الصحية (١٢٥).

المشاركة الفعالة للسكان: في أنشطة مدنية (٩٨)، وفي أنشطة اجتماعية (١٢٠)، وفي أنشطة اقتصادية (٨٤)، وفي الحياة السياسية (٨٣).

(١) http://www.un.org.esa/socdev/csd/2010/resolutions/social-integration.pdf.

تعميم الحصول على الحماية الاجتماعية: توفرت حماية اجتماعية لصالح: العمال في القطاع الرسمي (١١١)، والعمال في القطاع غير الرسمي (٥٥)، والعاطلين ومن بينهم أشخاص ذوو إعاقة، ومرضى، ومسنون (٨٤).

السياسات الإنمائية التي تشجع المساواة بين الجنسين: تحصل المرأة على فرص متساوية في العمالة (١١٧)، وتعوَّض المرأة عن العمل في القطاع غير الرسمي (٦٤)، والمرأة لها الحق في الميراث (١٠٧)، والمرأة لها الحق في الملكية (١٢٢)، وسياسات جديدة للقضاء على التمييز (٩٩)، والحماية من العنف البدني/الجنسي (١١٢)، والحماية من العنف المترلي (١١٢)، وتحصل المرأة على فرص متساوية في المناصب الحكومية لصنع القرار (٩١).

توصيات عملية للتنفيذ

ظهرت عدة مواضيع رئيسية في الرد على السؤال المفتوح: ”هل لديك اقتراح عملي أو اقتراحان عمليان لتنفيذ توصيات السياسات خلال العام القادم؟“.

إنفاذ القوانين والسياسات القائمة

يوجد الكثير من السياسات الجيدة. ولكن في حالات كثيرة تظل السياسات ”حِبراً على ورق“ ولكنها لا تُنَفَّذ. ولكي يكون التنفيذ فعالاً، يجب أن يسانده التزام قوي من جانب الحكومة وعلى المستوى الشعبي ويجب أن يكون مستمراً.

تحسين مشاركة المجتمع المدني والقواعد الشعبية

يجب أن تكون المعرفة بالسياسات والحصول على فوائدها واسعة النطاق وميسّرة. فينبغي أن يكون المواطنون في قلب أي عملية، بدءاً من مرحلة التخطيط والتصميم، ومروراً بتنفيذها، وانتهاءً برصدها وتقييمها. وتعد مشاركة أفراد المجتمع، خاصة أولئك الأفراد الأكثر تعرّضاً، من الأمور الواجبة لكي يصبح السكان عناصر فاعلة في تنميتهم وحتى يمكن تنفيذ حلول مستدامة للمشاكل العاجلة. وسيكون من المفيد بشكل خاص لو أُقيمت شراكات متكافئة من أجل المشاركة المجدية بين مسؤولي الحكومة والمجتمع المدني لتوفير إطار لتبادل المعلومات، وتخطيط السياسات والبرامج وتنفيذها.

تأمين الحصول على المعلومات

كان هذا هو الموضوع الغالب الذي يطفو دوماً على السطح. ”هناك الكثير الذي يلزم عمله في مجالات القضاء على الفقر، والمشاركة الشعبية، والمساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز وإساءة المعاملة والعنف. ومن الضروري أن يصل مضمون القرار إلى علم مزيد

من السكان عن طريق وسائل الإعلام ووسائل جديدة مثل المواقع الشبكية الاجتماعية على غرار فيس بوك وتويتر''.

ويجب إتاحة المعلومات لأولئك الذين يتعذر حصولهم عليها مثل السجناء، والسكان الذين يعيشون في مناطق نائية، وأولئك الذين لا يذهبون إلى المدارس. وتعد تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، والتعلُّم عن بُعد، والتعليم الجماهيري، وقراءة الصحف، والتلفزيون، والمؤتمرات الصحفية كلها وسائل اتصالات مفيدة. وينبغي نشر هذه المعلومات في المدارس وفي مراكز التدريب المهني.

والمواطنون العليمون هم وحدهم الذين يستطيعون رصد تنفيذ التزامات الحكومة ومساءلتها. ''وتتاح المعلومات غالباً للطبقة المتعلمة ولكن أولئك الذين يحتاجون إلى الخدمات غالباً ما يجهلونها، ولذلك لا تصل إليهم فوائدها. ومن بين أكبر إخفاقاتنا أنه لا يوجد لدينا نظام ملائم للرصد''.

ويلزم تعريف السكان بوجود قرار ما، وبأن الحكومات التزمت بتحسين أوضاع مواطنيها، وأن جميع المواطنين لهم حق في الصحة، والتعليم، والمسكن اللائق، وفرص العمل.

القضاء على الفساد

وصل مستوى الفساد إلى أبعاد مزعجة، حتى على أعلى المستويات في الدول. ويحتاج الأمر إلى رصد صارم للحكومات لضمان المتابعة الدقيقة للأموال التي تخصص لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتعامل بحزم مع الفساد. وينبغي مراجعة الأموال المتلقاة حتى تعود بالفائدة على معظم السكان المعرّضين.

ومن المهم أن يحارب الجميع بحماس وإخلاص ضد الفساد واللامبالاة الإدارية في تنفيذ هذه القوانين. ويجب أن تكون لدى الحكومات الإرادة السياسية للقضاء على الفساد وضمان المشاركة الفعالة من جانب الأقوياء والأغنياء الذين لديهم الموارد والخبرة لمساعدة بلدهم.

مواصلة التركيز على مساواة المرأة

يجب حث الحكومات على وضع تشريعات من أجل المساواة بين الجنسين في التعليم ومن أجل الحقوق القانونية في الميراث وملكية الأراضي. ويعد الحصول على العمل اللائق، وعلى الوظائف القيادية، وعلى المناصب في مجال صنع القرار محدوداً للغاية في بلدان كثيرة. وتعد الحماية من التمييز، والعنف البدني والجنسي، وتوفير خدمات الرعاية الصحية للمرأة المصابة بالإيدز من بين المجالات الأخرى التي تحتاج إلى اهتمام عاجل.

تلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين

تعد الهجرة أحد المشاكل الملحَّة في عصرنا ويمكن معالجتها بقدر توفير الحكومات لظروف معيشية مأمونة وضرورية تفضي إلى التنمية البشرية، مع تأمين الخدمات الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل اللائق للمواطنين وغير المواطنين على السواء.

وهناك حاجة عاجلة لإصلاح نظام الهجرة. ويلزم على وجه الاستعجال حماية العمال الأجانب من الاستغلال ووضع برامج محددة لتسهيل الاندماج الاجتماعي للأجانب والأقليات.

التركيز على الفئات الأكثر تعرّضاً عند تقديم الاحتياجات والخدمات الأساسية

تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل دائم.

وينبغي توزيع الموارد على أساس احتياجات السكان، مع توجيه اهتمام خاص للجماعات المعرّضة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والسجناء، والمسنين، والسكان المصابين بأمراض عقلية. ويلزم مساءلة الحكومات.

ويعد التعليم، والتدريب، وتكوين المهارات لدى الشباب، وخاصة الفتيات، والسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية من المواضيع المتكررة في التوصيات.

زيادة الجهود لمعالجة التقسيمات المجتمعية (الطبقة، والعنصر، والدين، وغير ذلك)

أفاد المجيبون على الدراسة الاستقصائية بأن جميع التقسيمات القائمة على الطبقة، أو العقيدة، أو الدين، أو نوع الجنس، أو اللغة يجب إزالتها من جميع مجالات المجتمع من أجل تنفيذ السياسات القائمة بصورة فعالة. فهذه التحيزات هي التي تمزق المجتمعات وتعرقل تنفيذ السياسات.

وسيتحسن الاندماج الاجتماعي عن طريق إنهاء السياسات والممارسات الإنمائية التي تقوم على التمييز العرقي والديني والسياسي. وينبغي إلغاء مصطلحيّ ''أقلية'' و ''أغلبية'' استناداً إلى الدين والعرق.

وضع آلية للرصد

ركز عدد من المجيبين على ضرورة إيجاد آلية شفافة على المستويات المحلية والوطنية والدولية لرصد التنفيذ الفعال للسياسات من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني.

وتجدر الإشادة بالحكومات على البرامج والسياسات التي تم توثيقها في هذه الدراسة الاستقصائية. وتعد التوصيات المقدمة من القواعد الشعبية بمثابة نداء لمواصلة تلبية احتياجات السكان الذين يعيشون في فقر. وقالت مجموعة من عشرة أطفال من أفريقيا من الذين أجابوا على الدراسة الاستقصائية: ”إننا نريد من الحكومة أن توفر خدمات الصحة النفاسية لأننا لا نريد لأُمهاتنا أن تموت عند الولادة“.